الفصل 9 استئصال الفقر

حان الوقت لاستئصال الفقر

نشهد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تقدُّمًا احتفاليًّا بانتصار النظام الرأسمالي، وشهدت اقتصادات أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان ازدهارًا لم يسبق له مثيل، وأصبح الملايين من الناس يتمتعون بغنى فاحش، ولكن في الوقت نفسه، ازدادت مليارات من البشر في أنحاء العالم كافة فقرًا.

اجتمع العالم بأسره في الأمم المتحدة بنيويورك عام 2000م مصممًا على تضييق الفجوة المأساوية بين شمال العالم وبين جنوبه؛ اتفقوا على السعي لتحقيق ثمانية أهداف أرادوا تحقيقها بحلول عام 2015م، وهي ما أطلقوا عليها أهداف التنمية الألفية؛ وكان من أهم تلك الأهداف تخفيض نسبة الفقر إلى النصف.

بنغلاديش هي واحدة من تلك الدول التي أنجزت تقدمًا هائلًا باتجاه تحقيق أهداف الألفية؛ فقد انخفض معدل الفقر فيها من 57 بالمئة تقريبًا عام 1991م إلى 40 بالمئة عام 2005م، وبالرغم من أن هذه النسبة ما تزال مرتفعة جدًّا، فإنها مستمرة في الانخفاض بمعدل قرابة 2 بالمئة سنويًّا؛ وهكذا فكل نقطة مئوية تمثل تحسنًا ذا مغزى بالنسبة إلى حياة الملايين من سكان بنغلاديش؛ فالبلاد تسير على المسار الصحيح لتحقيق هدف تقليص نسبة الفقر إلى مستوى النصف بحلول عام 2015م، والأمر الأكثر مدعاة للدهشة، تمثل في ترافق النمو الاقتصادي المتسارع في بنغلاديش مع زيادة طفيفة في معدل عدم المساواة (كما تم بيانه من خلال مؤشرات إحصائية مثل مؤشر جيني، وهو إجراء يدعى (التشتت الإحصائي)، يستخدم عمومًا لتحديد درجات عدم المساواة ضمن نطاق مجتمع معين).

أظهرت العديد من دول آسيا، على امتداد سنين عدة نجاحات مماثلة لما تحقق في بنغلاديش، وبدأت الأمور تتحسن عمومًا بشكل تدريجي وبطيء في الكثير من دول العالم؛

فعـدد الذين يعيشـون على أقل مـن دولار وربع الدولار يوميًّا، انخفض مـن قرابة مليار وثمان مئة مليون شخص إلى مليار وأربع مئة مليون شخص من سنة 1990م إلى سنة 2005م، بالرغم من أن هذا الرقم ما يزال يمثل قرابة 25 بالمئة من مجمل سكان العالم.

ولكن منذ ذلك التاريخ، فإن بصيص الأمل الذي أضاءه إعلان الألفية، قد أطفأته الأزمة العالمية المعقدة بتجلياتها كافة؛ الاقتصادية والمالية والبيئية والزراعية والاجتماعية. تشير التقديرات الأخيرة إلى أن ما بين 55 مليون و90 مليون شـخص أُضيفوا إلى قائمة من يعانون الفقر المدقع في العالم، وهذا يعود إلى الأزمة العالمية التي لم تكن لهم يدٌ في التسبب بحدوثها.

ظهـرت أول بـوادر الأزمـة عام 2008م على شـكل أزمة غذائية، وأصبحت أسـعار المواد الغذائيـة، وبشـكل خاص الـذرة والأرز عصية على قـدرة الفقراء في أنحاء العالـم كلها، أما سـعر القمـح فقـد ارتفـع بنسـبة 200 بالمئة منذ عـام 2000م، وأدى ذلـك إلى معاناة شـديدة وصلت إلى حد المجاعة لملايين أخرى من الناس.

تعود أسباب هذه التطورات المأساوية إلى جملة من الأسباب؛ فمن ناحية هناك الزيادة المطـردة فـي أعداد سـكان الأرض، والمترافقة مـع هبوط حاد في مسـاحة الأراضي القابلة للزراعة، والتي تعد مسـؤولة عن الارتفاع الحاد في أسـعار المواد الغذائية، إضافة إلى ذلك هنـاك الملاييـن مـن النـاس الذين تحـرروا من الفقـر، وأعداد أكبـر ممن حسَّـنوا ظروفهم الاقتصاديـة بـدؤوا يسـتهلكون كميات من المواد الغذائية أكبـر بكثير من ذي قبل، في الوقت نفسـه، رفعت الأسـواق غير المسـتقرة من أسـعار المواد الغذائية؛ حتى إنها دمرت الأنظمة الطبيعية والإقليمية والزراعية التي كانت تتباهى يومًا ما بأن لديها فائض من المواد الغذائية.

أحـد الأمثلـة علـى هـذه المشـكلة الدعمُ الحكومـي لاسـتخدام الإيثانول فـي بلدان مثل الولايات المتحدة؛ فنظرًا إلى أن الحكومة الأمريكية كانت تشـجع زراعة الذرة وفول الصويا بوصفهـا بديـلًا للوقـود الأحفوري فـي البنـزين، فقد جعلت اسـتخدام الوقـود الحيوي مجْديًا اقتصاديًّـا بوصفـه بديـلًا جزئيًّـا للبتـرول، لكـن أنـواع الدعـم هـذه، أدت إلـى عواقـب بيئية واجتماعيـة واقتصاديـة لـم تكن في الحسـبان، بما في ذلـك ضغوطات متزايدة على أسـعار المـواد الغذائية الأساسـية؛ بسـبب تحويـل الأراضي الزراعيـة والمصـادر الزراعية الأخرى

لإنتاج الوقود، بدلًا من إنتاج الغذاء. من الواضح أن مثل هذا الدعم يجب أن يُسحَبَ من التداول بأسرع ما يمكن، لصالح الأمن الغذائي العالمي.

إضافة إلى ذلك، قام السماسرة برفع أسعار المواد الخام؛ أنا أشير هنا بإصبع الاتهام إلى كبار المستثمرين، ومعظمهم من البلدان المتقدمة، الذين استخدموا الأسواق المستقبلية لبيع القمح والذرة وفول الصويا وأنواع أخرى من البضائع بوصفها رموزًا تجارية. لم يكن لدى أولئك السماسرة أي مصلحة حقيقية في المواد الأولية التي تاجروا بها، ولم يكن في نيتهم قط استخدامها، قاموا بدلًا من ذلك بشراء وبيع عقود هذه المواد فقط لتحقيق أرباح مالية، وقد سمحت الأسواق المالية الحديثة لهؤلاء السماسرة بفضل أنظمة التجارة الإلكترونية، بالمتاجرة بكميات هائلة من المواد الأولية خلال ثوانٍ معدودات، بوساطة عدد محدود من الضغطات على لوحة مفاتيح الحاسوب (الكومبيوتر). ربما حقق السماسرة أرباحًا من هذه الصفقات، لكن الأشخاص الذين تعتمد حياتهم الحصول على هذه السلع الأساسية عانوا الأمرّيْن جرّاء ذلك.

هذا مثال مأساوي وواضح على سبب فشل نظامنا الاقتصادي في مهمته لخدمة حاجات الإنسانية جمعاء؛ يعاني الملايين من البشر في كافة أنحاء العالم فقط لأن بعض السماسرة لا يهمهم سوى تحقيق الأرباح.

تزداد هذه المشكلات الاقتصادية كلها سوءًا بالتزامن مع التهديد الذي تمثله الاتجاهات البيئية العالمية لمستقبل الزراعة في أنحاء العالم كافة؛ فقد حوّلت التغيرات المناخية والجفاف وقطع الغابات مناطق واسعة كانت فيما مضى أراضي زراعية خصبة إلى أراض صحراوية. تشير تقارير صادرة عن الأمم المتحدة أن مساحات توازي مساحة أوكرانيا تتم خسارتها سنويًّا كأراضٍ قابلة للزراعة بفعل التغير المناخي، وفوق هذا وذاك، إذا استمر الاحتباس الحراري بالزخم نفسه، فإن القرن القادم سوف يشهد ارتفاع مستوى البحر، ما سيؤدي إلى غمر ثلث الأراضي القابلة للزراعة على مستوى الكرة الأرضية. من السهل تصور ما سوف يحدث في بنغلاديش التي تعد أكثر بلدان العالم ازدحامًا بالسكان، والتي هي أراضٍ سهلية لا يتجاوز ارتفاع 20 بالمئة من مساحتها ثلاث أقدام عن مستوى سطح البحر؛ إنها كارثة بيئية ستتحول فورًا إلى كارثة إنسانية.

لكـن أزمـة الغذاء وأزمة البيئة ليسـتا فقط السـبب في جعل أوضاع الفقـراء في العالم أكثر سوءًا؛ فالأزمة المالية تسببت أيضًا بأضرار فادحة، فعندما تنكمش الأسواق الائتمانية، وتتوقـف المصـارف عن الإقراض، وتتعرض آلاف المشـروعات التجارية للإفلاس، وتنهار برامج المساعدات الحكومية بسبب تقلص التمويل، فإن أكثر المتضررين معاناة جرّاء ذلك هم الفقراء بطبيعة الحال.

أظهرت لنا الأزمة المالية بوضوح أكثر من أي وقت مضى، أين فشلت الرأسمالية. كانت السـوق الائتمانية مصممة لخدمة احتياجات الناس، وكانت مصممة لتقديم رأسمال لرجال الأعمال من أجل إنشـاء شـركات أو توسـيعها. وبفضل القروض المقدمة من أجل الإسـكان، استطاع الناس شراء منازل ودفع قيمتها على مدى سنين طويلة، وقد موَّلت القروض الطلابية القطـاع التعليمي؛ حيث اسـتفاد منهـا ملايين الطلاب. أما المصـارف التي قدَّمت القروض الائتمانية فقد حققت أرباحًا معقولة؛ الجميع حينها كان مستفيدًا من الأوضاع القائمة.

لكـن الرأسـمالية التقليديـة تطالـب بالمزيـد مـن الأربـاح التـي لا تعرف الحـدود، كما أنهـا تخلـق حوافـز قوية لأصحاب المواهب لاسـتخدام قدراتهم الخلاقة لجعـل ذلك ممكنًا، وأصبحت المؤسسـات المالية المنافسـة -بمرور الوقت- تهدف إلى تحقيق أرباح لا سـقوف لهـا فـي السـوق الائتمانية، مسـتخدمة طرائـق فذة في مجال الهندسـة الماليـة؛ فقد أعادت تجميع قروض الإسـكان والقروض الأخرى على شـكل أدوات متقدمة بقيَ مسـتوى المخاطرة والصفات الأخرى التي تتسم بها مخفيًّا أو متنكرًا، بعدها قامت ببيع هذه الأدوات ثم أعادت بيعهـا من جديد؛ ومـع كل صفقة كانت تبرمها، كانت تحقق المزيد من الأرباح. وفي الأوقات كلهـا، كان المسـتثمرون يرفعون الأسـعار، ويتزاحمـون على نمو غير مسـتدام. ونظرًا إلى أن هذه الأسعار التي ارتفعت بشكل غير واقعي أعمتهم عن الاعتراف بالحقيقة، فإنهم لم يبذلوا أي جهد يذكر للتدقيق في المخاطر المخبأة داخل تلك الأدوات المالية؛ راهنوا على أن نقاط الضعف الموجودة في النظام لن تخرج إلى العلن.

لكن نقاط الضعف تلك كلها خرجت إلى العلن، ومع حدوث الانهيار في سـوق الإسـكان في الولايات المتحدة، انهارت كافة أوراق اللعب، بزخم فاجأ حتى أناس من بيننا كانوا دائمًا يشـككون في مصداقية ذلك النظام المالي على طول الخط؛ الملايين من الناس في أنحاء

العالم كافة، عانوا ما جرى بالرغم من أنه لم تكن لهم ناقة أو جمل فيما حدث. وكما هو دائمًا، فإن أكثر فئة عانت ما حدث كانت طبقة الفقراء، خصوصًا المليارات الثلاثة من البشر الذين يقبعون في قاعدة الهرم، والذين كانوا يعيشون بالفعل تحت مستوى خط الفقر؛ لقد تعرضوا لأذية شديدة من ذلك الوحش ذي الرؤوس الثلاث: أزمة الغذاء والأزمة البيئية والأزمة المالية، لقد أخفقت الرأسمالية بصيغتها الحالية الناقصة أيما إخفاق، في واجباتها الاجتماعية.

ولكن كما كان الحكماء يعرفون على مَرّ التاريخ، فإن الأزمة العظيمة تخلق فرصة عظيمة، إلا أن من المحزن ألا يكون العالم قد انتبه إلى هذه الناحية من الأزمة.

حتى الآن، انشغلت الحكومات التي تبذل جهدها للتخلص من آثار الأزمة التي عصفت بالعالم بين عامَيْ 2008م و2010م، بإخراج رزم من الحلول الكبرى للمؤسسات المسؤولة عن خلق هذه الأزمة المالية. لسوء الحظ، لم تتم حتى مناقشة أي رزمة من الحلول من أي حجم كان، لصالح ضحيتَيْ الأزمة الحقيقيتين: المليارات الثلاثة من البشر الذين يقبعون في أسفل الهرم، وكوكب الأرض ذاته.

إن أزمة اليوم هي تذكير مهم يقضي بأن شعوب العالم كلها قَدَرُها واحد ومصيرها واحد؛ فقَدَرُ مؤسسة (ليمان برَذرز) Lehman Brothers، وقدَرُ النساء الفقيرات العاملات في مصنع الألبسة في بنغلاديش مرتبطان ببعضهما ارتباطًا وثيقًا؛ ولذا، قمت مرارًا وتكرارًا بِحَثِّ الجميع على استيعاب فكرةِ أن هذه الأزمة العظيمة يجب أن نعُدَّها أيضًا فرصة عظيمة كي نعيد صياغة وتصميم الأنظمة الاقتصادية والمالية المعمول بها حاليًّا؛ لقد حان الوقت للم شمل العالم، وتغيير بنيتنا الاقتصادية، بحيث لا تتكرر هذه الأزمة أو ما يشبهها مرة أخرى أبدًا؛ إن المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي تمثل عنصرًا رئيسًا من عناصر هذا التغيير المنشود.

تكمن السمة الأكثر أهمية في هذه البنية الاقتصادية العالمية الجديدة في إتمام بناء النصف الثاني من الإطار النظري للرأسمالية الذي لم يتم بناؤه بعد، وذلك من خلال الاعتراف بضرورة إضافة المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي إلى السوق العالمية، وحالما يتم الاعتراف بهذا النوع من المشروعات التجارية بصفته أحد عناصر هذا الإطار،

فسيكون بإمكانه التأثير بصورة حاسمة في حل الأزمة المالية، وأزمة الغذاء وأزمة البيئة. وفوق هذا وذاك، بإمكانه طرح الآلية المؤسساتية الأكثر فاعلية لحل مشكلة الفقر والتشرد والجوع وسوء الأوضاع الصحية؛ المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي تستطيع التصدي لهذه المشكلات كلها التي خلَّفتها الشركات الربحية العالمية؛ وفي الوقت نفسه، تخفيض التجاوزات كافة التي تمارسها الشركات الربحية العالمية.

البنية الاقتصادية الجديدة التي أطرحها لا تبغي إعادة عقارب الساعة إلى الوراء فيما يتعلق بالعولمة؛ إنها بعكس ذلك، سوف تعزز من العولمة وتدعمها وذلك من خلال التأكيد بأنها تعمل لصالح الدول الفقيرة عن طريق طرح المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، وعدِّها جزءًا من الإطار العالمي.

يمكن أن تكون العولمة قوة عظيمة تعمل من أجل الخير؛ قوة يمكن أن تستحضر العديد من الفوائد للفقراء في العالم أكثر من أي بديل آخر؛ فقد أثَّرت التجارة العالمية -على سبيل المثال- بصورة عظيمة في النمو الاقتصادي الذي حدث في العقد الماضي، والذي أدى إلى تحرير ملايين من الناس في الصين والهند وبنغلاديش من الفقر.

ولكن يجب أن توضع هذه العولمة في مسارها الصحيح؛ فالقاعدة التي تقول إن (الأقوى هو الرابح الوحيد) يجب أن يتم إبدالها بقواعد أخرى، تضمن أن أكثر الناس فقرًا لهم حصة في هذا العالم، ولا يجوز إقصاؤهم من المشهد من قبل الدول أو المؤسسات الأكثر غنىً وثروات؛ لا يجوز أن تتحول العولمة إلى إمبريالية مالية.

التحسينات التي يتعين إدخالها على الأنظمة الناظمة للمشروعات التجارية الوطنية والعالمية، ضرورية وعلى قدْرٍ كبير من الأهمية، ولكن لكي نقدم بديلًا عن الشكل الإمبريالي القديم للعولمة، دعونا نستخدم أيضًا القوة الكامنة الخلاقة في المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي؛ ففي السنين القادمة يمكن إنشاء مشروعات تجارية ذات طابع اجتماعي متعددة الجنسيات، ما يسهم في مضاعفة فوائد العولمة بالنسبة إلى الفقراء وإلى الدول الفقيرة في آن معًا؛ فالمشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي سوف تسمح للفقراء بامتلاك حصص فيها، وتُبقي الأرباح داخل الدول الفقيرة، بدلًا من استنزافها من أجل

زيادة ثروات الأغنياء؛ إن بناء اقتصادات قوية في الدول الفقيرة من أجل حماية مصالحها الوطنية من تغوّل الشركات الأجنبية، سيكون محطَّ اهتمام المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي المستقبلية.

الأكثر أهمية من كل ما تقدم أن بنيتنا الاقتصادية العالمية الجديدة يجب أن تنطلق من حقيقة أننا نمتلك بالفعل الأدوات الضرورية كلها للتغلب على مشكلاتنا الاجتماعية.

لو اكتفينا بإلقاء نظرة خاطفة على أكثر المشكلات إلحاحًا في عالمنا، ربما تبين لنا أن هذه المشكلات العويصة ليس لها حلول، لكن تأملوا: الأمراض الفتاكة والمُعْدية، وسوء التغذية والمياه الملوثة، وعدم وجود نظام رعاية صحية أو نظام تعليمي، كلها مشكلات تم حلها وتجاوزُها في أماكن مختلفة من العالم. في الحقيقة، هناك مئات الملايين من الناس يعدون أن هذه الحلول تحصيل حاصل، وقد تكونون أنتم أيها القرّاء من بين هؤلاء؛ فالحياة المترَفة نسبيًّا التي يتمتع بها بعضنا هي دليل صارخ على أننا نعرف كيف نوفر التعليم الجيد والرعاية الصحية الجيدة؛ ونعرف أيضًا كيف نوفر مياه شرب نقية وأطعمة صحية؛ كما نعرف كيف نداوي معظم الأمراض التي تفتك بالفقراء في شتى أنحاء العالم، أو كيف نتجنب الوقوع فيها.

أكثر من ذلك، الأدوات والوسائل كافة لتوسيع نطاق هذه الحلول كي تشمل العالم بأسره موجودة بالفعل؛ فشركات الأدوية -على سبيل المثال- تمتلك براءات اختراع لأنواع لا تحصى من الأدوية التي يمكن أن تعالج الأمراض التي يعانيها ملايين الناس، أما شركات التكنولوجيا فلديها تكنولوجيا المعلومات وأدوات الاتصالات التي يمكن أن تسهم في تغيير حياة أشد الناس فقرًا، ولدى الخبراء الزراعيين في أعظم الجامعات في العالم ومختبرات البحوث، التقنيات المطلوبة التي يمكن بوساطتها إنتاج ما يكفي من الغذاء للجميع، وحتى المصادر الاقتصادية اللازمة لتمويل هذه المشروعات متوافرة؛ لو قررنا استخدامها بحكمة. تقدم الدول الغنية سنويًّا ما يقرب من 60 مليار دولار على شكل مساعدات خارجية لمكافحة الفقر، لكن المشكلة لا تكمن في نقص المصادر؛ إنها تكمن في إخفاق نظامنا الاقتصادي لوضع تلك المساعدات في متناول أيدي الناس الذين هم في أشد الحاجة إليها، لكن المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي تستطيع القيام بذلك.

مـن المؤكـد أن كلًّا منـا لديـه جانـب إيثـاري بالفطـرة؛ يتجلـى فـي الرغبـة لمسـاعدة الآخرين، ويماثل في قوته الرغبة في تحقيق مكاسـب شـخصية، إلا أن الرأسـمالية التقليدية لم تلقِ يومًا بالًا لمسألة استخدام هذه النزعة الإيجابية القوية الموجودة فطريًّا عند الناس؛ نتيجـة لذلك اسـتمر اقتصاد العالم بالنمـو بطريقة غير متوازنة؛ وكلمـا تفاقم عدم التوازن هذا، ازدادت الأمور سوءًا.

تصوروا عالَمًا خاليًا من الفقر، عالمًا يمكن أن يصحح فيه عدم التوازن هذا؛ سيصبح هذا العالم حينها ليس فقط مكانًا أفضل للعيش فيه بالنسـبة إلى النـاس الذين كانوا يومًا ما فقراء؛ بل سـيَفيدُ الجميع جرّاء اسـتعادة هذا التوازن أيضًا، وسـوف يصل الاقتصاد إلى رُبىً جديدة شـاهقة، حيث سيتوسـع حجم السـوق بمقدار ضعفين أو ثلاثة أضعاف لكل منتَج يطـرح فيها. عندما يتمتـع الجميع برعاية صحية ممتازة، سـيزداد الطلب بصورة صاروخية على الأطباء والممرضات من ذوي الخبرات العالية، وعندما يكون بإمكان الجميع استملاك منازل مريحة، فإن شركات البناء والمعماريين وصنّاع الأثاث سوف يعملون ساعات إضافية. أما النفقات الحكومية على نظام الرعاية الاجتماعية فلن تكون لها أي ضرورة بعد ذلك.

كل فرد يعيش على هذا الكوكب سوف يتضرر عندما تضيع حياة أي شخص سدىً؛ ففي المحصلة، الحياة التي تضيع سدىً يمكن أن تحتوي على مكامن قوة قد تنمو وتتطور، ويتحول صاحبها إلى طبيب ينقذ حياة حفيدي أو حفيدتي، أو عالِم يخترع جهازًا ينقذ الكوكب بأكمله مـن ظاهـرة الاحتباس الحـراري، أو فنان مبدع يخلق عمـلًا فنيًّا يُثري حياتـي عندما أطرق أبواب الشيخوخة؛ لماذا نضيع هذه الفرصة؟

يميـل بعضنـا إلـى الاعتقـاد بأنـه إذا كان هنـاك أغنيـاء، فـلا بـد أن يكون فـي الزاوية المقابِلـة فقـراء؛ هـذه فكرة قديمة وغيـر دقيقة، فهـي تفترض أن الأغنيـاء يصبحون كذلك لأنهم ينتزعون حقوق الفقراء، وتفترض أيضًا أن الحجم الكامل لكعكة الثروة ثابت ومحدد، فـإذا انتزع عدد من الأشـخاص من ذوي القوة والنفوذ جـزءًا كبيرًا منها، فإن ذلك لن يُبقي سوى كمية محدودة جدًّا من تلك الكعكة للغالبية العظمى من الناس.

لكـن الحقيقـة هـي أن الاقتصاد هو -أو يجـب أن يكون- كعكة تنمو باطـراد؛ فالأغنياء يمكـن أن يصبحـوا أكثـر غنـىً، ويمكن أيضًـا أن يصبح الفقـراء أقل فقرًا في الوقت نفسـه؛

لا صراع مصالح هنا إذًا؛ المسألة تتعلق بالإطار المفهومي الذي ننظر من خلاله إلى الاقتصاد؛ الإطار الحالي الذي يتصور اقتصادًا يُدارُ بوساطة بشرٍ أحاديّي الأبعاد، يعطي الأغنياء حافزًا وقوة دفع هائلَيْن كي يجمعوا ثرواتٍ لا حدَّ لها. هذا الإطار يقدم مقياسًا وحيدًا للنجاح، وهو كمية المال الذي يملكه هذا الثري أو ذاك.

في عالَمٍ تعيش فيه شعوبٌ متعددة الأبعاد، كل شيء قابل للتغيير، في هذا الإطار يقاس النجاح بصورة رئيسة من خلال المساهمة التي يقدمها المرء لخير الإنسانية جمعاء.

ولكي نخفف من حدَّة الفقر، نلجأ عادة إلى إعادة توزيع الدخل، ونفرض ضرائب على الأغنياء، ونستخدم المبالغ المحصلة لمساعدة الفقراء. وفي ظل اقتصاد يعجُّ بأشخاص متعددي الأبعاد، ستتم عملية إعادة توزيعٍ للثروات من دافع ذاتي، عندما يأخذ الأغنياء على عاتقهم مشروعات تجارية ذات طابع اجتماعي لاستئصال المشكلات الاجتماعية، وقد تجد الحكومات أن من الأسهل والأكثر فاعلية تقديم حوافز للأغنياء من أجل إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية، من خلال طرح مبادرات خاصة بهم تتبنى العديد من أنواع المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، وذلك بدلًا من استخدام العوائد الضريبية التي تحصِّلها من هؤلاء الأغنياء من أجل إقامة شبكات أمان وبرامج خدمية عامة أخرى غير مجدية.

ولكي نضمن استفادة الفقراء من النمو الاقتصادي، نحتاج إلى أن نضمن ليس فقط نمو حجم الكعكة، بل أن نضمن كذلك أنّ حصة الفقراء من هذه الكعكة تنمو بسرعة أكبر؛ يجادل العديد من الناس أنه في ظل وجود نوعين من المشروعات التجارية، سوف يكون النمو بطيئًا؛ لأن فلسفة إنشاء المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي لا تُعنى بإنتاج فوائض مالية كبيرة، لكنني لا أرى أن هذا الجدال يتمتع بالمصداقية؛ فعندما تخرج أعداد كبيرة من الناس من دائرة الفقر بفضل العمليات الناجحة التي تقوم بها المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، فإن الشركات الربحية سوف تكون لها أسواق أكبر، وأرباح أكثر، في الوقت الذي يكون لدى أعداد أكبر من الناس القدرة على الاستهلاك والادخار، وهذا سيعطي الاقتصاد قوة دفع أكبر، وسيساعد كذلك الفقراء على الانتقال بصورة تدريجية إلى عالم الطبقة الوسطى.

أما في عالم الشعوب الأحادية الأبعاد، فإن الأنشطة الطبيعية للسوق الحرة لا تتصدى للمشكلات الاجتماعية مطلقًا، على العكس من ذلك، هذه السوق تحمل في طياتها ميلًا باتجاه خلق مشكلات اجتماعية وبيئية، صحيح أن النمو الاقتصادي الإجمالي يمكن أن يَفيدَ منه الفقراء، إلا أن التأثير البطيء والشحيح على الفقر المتمثل بمقولة (الأمور تسير بسلاسة) هو عملية غير موثوقة وبطيئة بصورة مؤلمة، عندما ينصبُّ النظام الاقتصادي حواجزَ تتسبب في تقليص الفرص المتوافرة للفقراء، كما يفعل ذلك النظام المعمول به في الوقت الحالي، حينها ستزداد في الواقع الفروقات في الدخل بدلًا من أن تتقلص، بما أن حصة الأغنياء من الكعكة ستنمو بصورة أسرع مما تنمو حصة الفقراء منها.

تتمتع المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي بالقدرة على عكس هذا التفاوت؛ لأنها تستهدف الفقراء بشكل مباشر ومقصود؛ فمن خلال الدفع بالفقراء إلى النظام الاقتصادي العام، فإنها تساعد حصة الفقراء من الكعكة على النمو بصورة مستقلة.

يجب أن تكون المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي جزءًا لا يتجزأ من معادلة النمو؛ لأنها تُفيدُ شريحة واسعة جدًّا من الناس الذين سيشعرون بالتهميش لولا وجود مشروع هذه المشروعات. عندما يتم ضخ روح النشاط في عروق الفقراء، سينعكس ذلك إيجابًا على الاقتصاد، عندما تتوافر للفقراء ميزات مثل القدرة على الحصول على قروض ائتمانية، وخدمات صحية مُحسَّنة، وتغذية أفضل، وفرص تعليم عالية المستوى، وتكنولوجيا معلومات حديثة، فإنهم سيصبحون أكثر إنتاجية؛ سوف يزداد دخلهم، ويزداد معدل إنفاقهم وتزداد مدخراتهم، وهذا سيكون في صالح الجميع: فقراء وأغنياء على حد سواء.

تستطيع المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي تغيير بنية المجتمع بصورة سريعة جدًّا؛ لأنها سوف تطبق قوة التكنولوجيا التي تتميز بالفاعلية المدهشة والتي تنمو باطراد؛ وذلك من أجل تحسين أوضاع الفقراء والبيئة، وسوف تحرر وتستخدم قوة الإبداع، وحس الالتزام عند الجيل الجديد من الشباب في هذا القرن الجديد، والطاقة الإيثارية التي تتحدى الأفكار القديمة كلها حول السلوك البشري في العالم الاقتصادي.

بابٌ للولوج إلى عالَمٍ جديد

كيف سيكون شكل العالم بعد عشرين أو خمسين سنة من الآن؟ إن من الرائع تخيل ذلك المشهد، ولكن أظن أن هناك سؤالًا آخر أكثر أهمية يمكن أن يُطرَح وهو: كيف نريد لهذا العالم أن يكون بعد عشرين أو خمسين سنة من الآن؟

الفرق بين هذين السؤالين له مغزىً عظيم؛ فالسؤال الأول يوحي بأننا نرى أنفسنا مراقبين سلبيين لأحداث تتكشف، أما السؤال الثاني فيعطي الانطباع بأننا نرى أنفسنا خالقين نشطين لنتيجة مرجوَّة.

لقد حان الوقت كما أعتقد كي نمسك بزمام مستقبلنا حسب ما يناسبنا، بدلًا من قبوله بصورة سلبية بوصفه أمرًا واقعًا. نمضي الكثير من الوقت والجهد في انتظار ما يخبئه لنا المستقبل، ولا نستهلك سوى النذر اليسير من الوقت لتصور المستقبل الذي نحب أن نراه، ومع ذلك ننجح بصعوبة في توقع ما يخبئه المستقبل لنا، وبالرغم من الحكمة والخبرة والتجربة كلها التي نتمتع بها، إلا أننا نفشل مرارًا وتكرارًا في تصور التغييرات المدهشة التي يرمي بها التاريخ إلينا.

عودوا بذاكرتكم إلى أربعينيات القرن الماضي؛ لم يتوقع أحد أن أوروبا، وخلال خمسين سنة، يمكن أن تصبح كيانًا سياسيًّا موحَّدًا، تنهار فيه الحدود وتتعامل شعوبها بعملة واحدة، ولم يتوقع أحد كذلك أن جدار برلين يمكن أن ينهار؛ حتى قبل يوم واحد على حدوث ذلك الانهيار، ولم يتوقع أحد أيضًا أن الاتحاد السوفييتي سوف يتفكك، وأن العديد من الدول المستقلة سوف تظهر إلى العلن من إرثه بهذه السرعة.

أما على جبهة التكنولوجيا، فإننا نشاهد الشيء نفسه؛ ففي ستينيات القرن الماضي، لم يكن أحد يتوقع أن شبكة عالمية من الحواسيب تدعى الإنترنت سوف تعصف بالعالم، ولم يتوقع أيضًا أحد أن الحاسب المحمول والحاسب الذي لا يتجاوز حجمه مقدار راحة اليد، وأجهزة البلاك بيري، والآيفون، والكيندل، والآيبود ستكون في متناول أيدي الملايين من البشر. وحتى لعشرين سنة خلت، لم يكن أحد يتوقع أن أجهزة الهاتف الخلوي ستصبح جزءًا لا يتجزأ من حياة كل قرية من قرى العالم.

دعونا نعترف بأننا لم نكن نتوقع كيف سيكون عليه العالم في عام 2010م، حتى من عام 1990م، وهي مدة لا تتجاوز العشرين سنة؛ هل يمنحنا ذلك أي مصداقية في توقع ما سيؤول إليه العالم في عام 2030م اليوم، إذا أخذنا بالحسبان أن كل يوم تصبح فيه وتيرة سرعة التغيير في العالم أعلى فأعلى؟

إذا كان لا بد لنا من طرح التوقعات، فهناك على الأرجح طريقتان للقيام بذلك؛ تتمثل الأولى في دعوة أفضل المحللين العلميين والتقنيين والاقتصاديين في العالم؛ للقيام بأذكى إسقاطاتهم على ما يمكن أن يحدث خلال السنين العشرين القادمة. أما الثانية فتتمثل في الطلب إلى أفضل كتّاب روايات الخيال العلمي تخيّل ما سوف يكون عليه العالم في عام 2030م، ولو سألتموني عمن لديه الفرصة الأفضل في الخروج بإجابة هي الأقرب لما ستكون عليه الحال حينها، فسأجيب من دون تردد ولو للحظة واحدة أن كُتّاب روايات الخيال العلمي سوف يكونون أقرب بكثير إلى الحقيقة من المحللين ذوي الخبرة.

السبب بسيط جدًّا؛ المحللون مُدرَّبون على القيام بتنبؤات على أساس فهمهم للماضي والحاضر؛ إلا أن الأحداث في عالم الواقع هي نتاجٌ لأحلام الناس.

بإمكاننا تقديم توصيف للعالم في عام 2030م من خلال تحضير قائمة بالأمنيات؛ لوصف نوع العالم الذي نرغب في خلقه بحلول عام 2030م، ويمكن أن تتضمن هذه القائمة ما يأتي:

- عالَمٌ لا يئنُّ فيه أحد من وطأة الفقر.
- عالم تكون محيطاته وبحيراته وجداوله وأجواؤه خالية من التلوث.
- عالَمٌ لا يضطر فيه طفل إلى الذهاب إلى النوم وهو جائع.
- عالمٌ لا يموت فيه أحدٌ موتًا مجانيًّا بسبب مرض يمكن الشفاء منه.
- عالمٌ تكون فيه الحروب جزءًا من الماضي.
- عالم يستطيع الناس فيه التنقل بحريّة عبر الحدود.
- عالم خالٍ من الأمية، يتمتع الناس فيه بحق التعلم من خلال تطبيقات التكنولوجيا الحديثة.
- عالم تكون فيه كنوز الثقافة العالمية بين أيدي الجميع.

ربما تودون إضافة العشرات من الأمنيات الجميلة الأخرى الخاصة بكم، ومهما كانت قائمة أمنياتكم الشخصية تتضمن، فإن هذا هو بالضبط ما يجب أن تُهيِّؤوا له.

تولد الأحلام من رحم المستحيلات، ولن نستطيع الوصول إلى المستحيلات باستعمال العقول التحليلية المدربة على التعامل مع المعلومات الجامدة الموجودة حاليًّا بين أيدينا؛ فهذه العقول مصممة لكي تشعل الضوء الأحمر لتحذيرنا من مغبة العوائق التي قد تعترضنا، وسوف يكون علينا وضع عقولنا في موقف صعب عندما نفكر بالمستقبل؛ علينا أن نتحلى بالشجاعة لكي نقوم بقفزات جريئة كي نجعل المستحيل ممكنًا، وحالما يتحول المستحيل إلى ممكن، فإنه سوف يهزُّ بنيتنا بقوة، وسيؤدي بنا إلى تأثير الدومينو، مُهيِّئًا الأرضية لجعل العديد من المستحيلات ممكنة.

علينا أن نؤمن بقائمة أمنياتنا هذه، إذا أردنا لها أن تتحقق، علينا أن نخلق مفهومات مناسبة ومؤسسات وتكنولوجيا وسياسات للوصول إلى أهدافنا، وكلما بدا تحقيق هذه الأهداف مستحيلًا، ازداد الإحساس بأن هذه المهمة مثيرة.

من حسن الحظ بالنسبة إلينا أننا دخلنا في عصر أصبحت الأحلام فيه قابلة للتحقيق؛ علينا أن نقوم بتنظيم الحاضر كي نؤمِّن ولوجًا سلسًا إلى مستقبل أحلامنا، وعلينا أيضًا ألا ندع الماضي يقف حائلًا بيننا وبين المستقبل.

هل تبدو أحلامنا مستحيلة؟ إذا كانت تبدو كذلك، فإن من الممكن أن تتحقق إذا كنا نؤمن بها ونعمل على تحقيقها؛ هذا ما علّمتنا إياه السنين الخمسون الأخيرة.

دعونا إذًا نتفق على الإيمان بهذه الأحلام، ونكرِّس أنفسنا لجعل هذه المستحيلات ممكنة.

إذا كنتم ترغبون في مشاطرتي هذه الأحلام، والانضمام إلى أشخاص من أنحاء العالم كافة -بدؤوا بالفعل بتحويل أحلامهم إلى واقع من خلال المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي- دعونا ننفِّذ هذه الرحلة المثيرة سويًّا.